

تقدير موقف

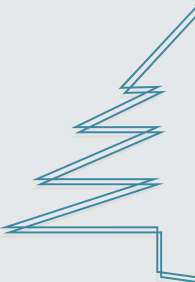
17 آذار/مارس 2026

مسارات التصعيد
وسيناريوات
المرحلة المقبلة

الحرب على لبنان



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - بيروت
Arab Center for Research & Policy Studies - Beirut



17 آذار/مارس 2026

الحرب على لبنان

مسارات التصعيد وسيناريوات المرحلة المقبلة

تقدير موقف |

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - بيروت
Arab Center for Research & Policy Studies - Beirut

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية فكرية مستقلة، مختصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، في جوانبها النظرية والتطبيقية، تسعى، عبر نشاطها العلمي والبحثي، إلى خلق تواصل بين المثقفين والمتخصصين العرب في هذه العلوم، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم، وكذلك بينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية، في عملية تواصل مستمرة، من البحث، والنقد، وتطوير الأدوات المعرفية. يعمل المركز على تعزيز البحث العلمي المنهجي والعقلانية في فهم قضايا المجتمع والدولة، بتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الوطن العربي. ويتجاوز ذلك إلى دراسة علاقات الوطن العربي ومجتمعاته بمحيطه المباشر، وبالسياسات العالمية المؤثرة فيه، بجميع أوجهها.

سُجل فرع **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في بيروت** بموجب مرسوم جمهوري رقم 8613، بتاريخ 3 آب/أغسطس 2012، للقيام بالبحوث والدراسات التي تُعنى بالأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية والإعلامية، وبهدف دعم بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية وتعزيزها، وترشيد الرأي العام، ودعم عملية صنع القرار ببحوث علمية تتمتع بالاستقلالية والصدقية، والتعاون العلمي مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، وتشتمل مجالات عمل الفرع في بيروت على وحدات الإصدارات وترجمة الكتب والتحرير اللغوي والعلمي والفهرسة والتوثيق أيضًا.

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961

    acrps.beirut
  acrps_beirut

المحتويات

1	التطورات العسكرية الميدانية
1	على الصعيد الإسرائيلي
2	على صعيد حزب الله
4	الواقع الإنساني
4	مبادرة الرئيس عون
6	الجيش اللبناني يعيد تموضعه
6	سيناريوات الحرب في لبنان
6	السيناريو الأول: اتفاق قريب وهدنة مشروطة
7	السيناريو الثاني: محاولة إسرائيل فرض سيطرتها على منطقة جنوب نهر الليطاني
7	السيناريو الثالث: استمرار الحرب وتوسُّعها من دون أفق
7	السيناريو الرابع: نجاح حزب الله في رفع التكلفة وتكرار نموذج حرب 2006 جزئيًا

بعد مرور نحو أسبوعين على الحرب الموسّعة التي اندلعت بين إسرائيل وحزب الله في 2 آذار/مارس 2026، ودخول لبنان عملياً في الحرب الإقليمية المفتوحة التي انطلقت في 28 شباط/فبراير، غداة الحملة العسكرية الإسرائيلية-الأميركية المشتركة على إيران، تتوسع الاعتداءات الإسرائيلية جواً وبراً وبحراً، وصولاً إلى عمليات إنزال جوي موضعية، فيما يسعى حزب الله إلى منع جيش الاحتلال الإسرائيلي من تحقيق أهدافه، وذلك بالإبقاء على وتيرة ضربات الحزب المركّزة ضد مواقعه وتجمعاته العسكرية والمناطق الواقعة تحت نيرانه، والصمود في مواجهة التقدّعات البرية، مع رفضه أي مسار يفضي إلى استسلامه أو إلى نزع سلاحه. وفي موازاة ذلك، يتفاقم الواقع الإنساني في لبنان مع اتساع موجات النزوح وارتفاع أعداد الضحايا وتزايد الضغط على البنى التحتية والصحية والخدماتية، فيما برزت تحركات الحكومة اللبنانية سياسياً ودبلوماسياً، وبلغت حدّ طرح عروض غير مسبوقة نحو بدء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، من دون أن تلقى آذاناً إسرائيلية مصغية حتى الآن.

تشير مجموعة من المؤشرات العملياتية إلى أن الحرب انتقلت من مرحلة الضربات المحدودة إلى مرحلة التصعيد العملياتي الواسع. ومن أبرز هذه المؤشرات: إصدار الجيش الإسرائيلي أوامر إخلاء واسعة جنوب نهر الزهراني، بعد أن أُخلت منطقة جنوب نهر الليطاني، وتكثيف أوامر الإخلاء كما الضربات الجوية على الضاحية الجنوبية والبقاع، وتعزيز الانتشار العسكري الإسرائيلي على جبهة الشمال، واستمرار إطلاق الصواريخ والمسيرات من لبنان بوتيرة يومية.

تشير هذه المعطيات مجتمعة إلى أن الطرفين انتقلا إلى مرحلة محاولة فرض وقائع ميدانية - كلٌ بحسب أهدافه وقدراته - قبل بدء أي مسار سياسي محتمل يبدو حتى الآن بعيداً عن الترجمة العملية.

التطورات العسكرية الميدانية

على الصعيد الإسرائيلي

تدحرجت الحرب سريعاً حتى ظهرت ثلاثة مسارات لعمليات إسرائيلية داخل لبنان؛ ففي المسار الأول، وفي غضون أيام معدودة، وسّعت إسرائيل نطاق الحرب، من ضربات موضعية إلى انتهاج سياسة إخلاء جماعي تمهّد لاستخدام نيران كثيفة وعمليات توغل برية وإنزال جوي موضعية؛ ففي 4 آذار/مارس 2026، أصدرت قوات الجيش الإسرائيلي أمراً بإخلاء كامل المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني، وبانتقال سكانها فوراً إلى شمال النهر. ثم قامت في 5 آذار/مارس 2026 برفع سقف الأوامر، فأُنذرت بإخلاء شبه كامل للضاحية بيروت الجنوبية، مع توجيه السكان إلى التحرك شرقاً وشمالاً، والتنبيه إلى أن أي انتقال جنوباً قد يعرّضهم للخطر. وبعد ذلك، وسّعت في 6 آذار/مارس 2026 إطلاق أوامر الإخلاء إلى قرى بقاعية كاملة، أبرزها: النبي شيت والخضر وسرعين الفوقا وسرعين التحتا. وفي 12 آذار/مارس، أصدر المتحدث باسم جيش الاحتلال أمر إخلاء القرى والبلدات جنوب نهر الزهراني، أي ما يشكل إخلاءً قسرياً لأكثر من 10 في المئة من مساحة لبنان.

ترافق ذلك مع استهداف يومي وكثيف للضاحية الجنوبية والجنوب والبقاع، إضافة إلى مناطق متفرقة من لبنان، عبر غارات جوية مركّزة نفذها سلاح الجو الإسرائيلي، مع موجات قصف متكررة استهدفت بيروت والضاحية الجنوبية وشرق لبنان وجنوبه. ولم يقتصر الاستهداف على ما تقول إسرائيل إنه مخازن سلاح أو مواقع قتالية، بل طاول أيضاً ما تعتبره بنى داعمة لحزب الله، بما فيها مرافق ذات واجهات مدنية واجتماعية ومالية، مثل منشآت مرتبطة بجمعية "القرض الحسن"، التي تصفها إسرائيل بأنها جزء من البنية التمويلية للحزب، وهو ما وسّع نطاق الأذى ليشمل مرافق مدنية وخدمية وأحياء سكنية. ويرافق القصف مسار واضح من الاغتيالات، واستهداف كوادر وقيادات من الحزب كلما سنحت للجيش الإسرائيلي فرصة استخبارية أو ميدانية، الأمر الذي يؤكد أن إسرائيل لا تخوض حرب تدمير ناري واسع فحسب، بل حرب تفكيك ممنهج للبنى القيادية واللوجستية والمالية والإعلامية وحتى الشعبية المرتبطة بحزب الله أيضاً.

أما المسار الثاني، فكان التقدم البري التدريجي؛ فمنذ الأيام الأولى للحرب، بدأت إسرائيل تعزز قواتها على الحدود اللبنانية، وتدفع بمزيد من الجنود إلى جنوب لبنان، إضافة إلى القوات التي كانت أصلاً قد أقيمت عليها منذ حرب 2024 في ما تسميه "مواقع دفاعية أمامية". وبحسب تقارير ميدانية، تركّز القتال البري حتى الآن، وبصورة خاصة قرب بلدة الخيام، في المثلث الحدودي اللبناني-السوري-الفلسطيني المحتل، باعتباره إحدى أكثر النقاط ترجيحاً لأي اندفاع برية إسرائيلية أوسع. وقد تحدّثت تقارير لاحقة في 10 آذار/مارس عن تقدّم القوات الإسرائيلية في بلدات إضافية في القطاعين الأوسط والجنوبي الشرقي من الحدود مع لبنان، بعضها عبر أرتال مدرعة. وفي موازاة هذا التقدم الموضعي، تُظهر تقارير إسرائيلية أن الجيش الإسرائيلي أبقى الفرقة 91 والفرقة 210 في حالة انتشار متقدم على جبهة الشمال وعلى خطوط التماس مع لبنان وسورية، مع تعزيز الجاهزية الهجومية والدفاعية، ما يعكس أن إسرائيل لا تكتفي بإدارة المعركة من الجو، بل إنها تحشد أيضاً وبالتدريج لعملية برية أوسع لم تبدأ بعد بصورتها الشاملة. بناءً عليه، فإن ما يجري حتى الآن يبدو أقرب إلى أعمال تسلل مدروسة وتحركات تقدّم موضعية واختبار للمحاور وبناء ضغط بري متدرّج، تمهيداً لاحتمال الانتقال إلى عملية أوسع تحاول فرض واقع ميداني جديد داخل الشريط الجنوبي إذا تمكنت من ذلك.

أما المسار الثالث فكان مسار الإنزالات الخاصة، وهو مسار يختلف عن القصف والتوغّل البري التقليدي؛ حيث برزت فيه حتى الآن عمليتان على الأقل: الأولى كانت ليلة 6-7 آذار/مارس في منطقة النبي شيت ومحيطها، حين نفذت إسرائيل إنزالاً لقوة كوماندوس قرب خربة-يخفوفاً-معربون على الحدود اللبنانية-السورية شرق البلاد، تحت غطاء جوي كثيف جداً، وتذرّعت في وقت لاحق بأن العملية مرتبطة بملف الطيار الإسرائيلي المفقود منذ عام 1986، رون أراد، قبل أن تعلن أنها لم تجد شيئاً. أما العملية الثانية، فجاءت في 9 آذار/مارس، حين تحدث حزب الله عن رصد نحو 15 طائرة هليكوبتر عسكرية حلّقت فوق المنطقة الحدودية مع سورية في جنتا ويخفوفاً والنبي شيت وعرسال ورأس بعلبك، وقال إن مجموعات من عناصره اشتبكت مع القوة المتسللة. يكشف هذا التكرار السريع أن الأمر يتجاوز مجرد قصة رون أراد، ويشير إلى أن إسرائيل تستخدم عمليات الإنزال الخاصة مسارَ عمليات مستقلة لتنفيذ مهمات استخبارية وميدانية نوعية لا يحققها القصف وحده، كما أنها تفتح الباب على مسار قد يتطور في الأيام القادمة.

يمكن قراءة هذه المسارات الثلاثة ضمن استراتيجية إسرائيلية مركّبة لا تقتصر على توسيع الضغط العسكري، بل تهدف أيضاً إلى تحقيق جملة من الأهداف العملياتية المتكاملة؛ فمن خلال القصف الجوي المكثف، تسعى إسرائيل إلى تدمير بنية حزب الله العسكرية واللوجستية، واستهداف مخازن السلاح ومراكز القيادة والسيطرة وخطوط الإمداد، والضغط على البيئة الحاضنة ومعاقبتها، ناهيك بممارسة مزيد من الضغط على الدولة اللبنانية. كما أنها تحاول من خلال مثل عمليات التوغّل البرية المحدودة هذه اختبار دفاعات الحزب، واستنزاف قدراته القتالية، وقياس سرعة استجابته ومرونته الميدانية، استعداداً لإمكانية توسيع هذه العملية. أما عمليات الإنزال الخاصة، فتندرج غالباً ضمن مساعٍ لتنفيذ مهمات نوعية، سواء لجمع معلومات استخبارية ميدانية دقيقة، أو لاستهداف قيادات محددة، أو لتوجيه رسائل بأن إسرائيل قادرة على العمل داخل العمق العملياتي لمناطق الاشتباك، فضلاً عن تنفيذ الاختبارات نفسها المتعلقة بالتوغّل البري، لكن في خطوط خلفية لحزب الله، أي في البقاع، ما يجبر الأخير على توزيع قواته ونطاقات تفكيره، في محاولة لدفعه إلى مواضع التشتت وفقدان السيطرة.

على صعيد حزب الله

في المقابل، اتجه حزب الله منذ الأيام الأولى للحرب إلى نمط قتال دفاعي-استنزافي أكثر منه نمط هجوم واسع، محاولاً التكيف مع التفوق الجوي والاستخباري الإسرائيلي، ومع حجم الضربات التي طاولت بيئته وبنيته العسكرية؛ فمنذ بداية الحرب في 2 آذار/مارس، يواصل الحزب هجمات يومية شبه منتظمة، بل وتصاعديّة أحياناً، شاملة استخدام الصواريخ والمسيرات، وتنفيذ عمليات ضد مدرعات الجيش الإسرائيلي، وخوض اشتباكات مباشرة مع القوات الإسرائيلية المتقدمة أو المتمركزة في جنوب لبنان، إضافة إلى استنفاره في البقاع للتعامل مع عمليات إسرائيلية، من إنزال أو محاولات التفاف محتملة.

مع ذلك، لم يُقدّم حزب الله في هذه المرحلة على إطلاق أي مبادرة هجومية كبرى، بقدر ما حاول ويحاول منع إسرائيل من تحقيق حسم سريع، وكذلك إبطاء أي اندفاع بريّة، ورفع تكلفتها على القوات الإسرائيلية، بما يشكل إنذاراً مسبقاً لما قد تواجهه إذا قررت توسيع العملية البرية. وفي الوقت نفسه، يعمل الحزب على إبقاء شمال الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت ضغط عسكري مستمر، في توازٍ مع العمليات الإيرانية التي تؤكد إسرائيل مراراً أنها تُدار، في جانب منها، بشكل متزامن ومنسق بين طهران وحزب الله.

من أهم المؤشرات على هذا النمط القتالي، التقارير المتكررة عن اشتباكات واستهدافات تطاول قوات الاحتلال الإسرائيلي جنوب نهر الليطاني، رغم ما افترض أن هذه المنطقة أُفرغت من الوجود العسكري لحزب الله. وهذا يشي بأن حزب الله نجح، ولو نسبياً، في إعادة الانتشار جنوب نهر الليطاني، وفي ترميم جانب من منظومة القيادة والسيطرة، كما يظهر في وتيرة عملياته واستمراريتها، وقدرته على التنسيق الناري والميداني. ويستفيد الحزب في هذه المعركة من عناصر قوة لا تتوافر بالدرجة نفسها في ساحات أخرى، أبرزها امتلاكه أسلحة فعالة ضد الدروع والتحصينات، مثل الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات، إضافة إلى الطبيعة الجغرافية الجبلية والمتداخلة في الجنوب اللبناني، ومن العمق اللبناني الذي يمنحه هامش حركة وانتشار أوسع من ذلك الذي واجهته قوى أخرى في ساحات مكشوفة، كغزة.

لذلك، يمكن قراءة هذا النمط القتالي ضمن استراتيجية دفاعية-استنزافية يعتمد عليها حزب الله في هذه المرحلة، وتهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف العملياتية المتداخلة؛ فمن جهة، يسعى الحزب إلى منع إسرائيل من تحقيق حسم سريع أو فرض واقع ميداني مستقر جنوباً، وذلك عبر إبطاء التقدّم البري، واستنزاف القوات المتقدمة. ومن جهة أخرى، يعمل على رفع التكلفة البشرية والعسكرية لأي عملية برية إسرائيلية محتملة، بما يردع توسيعها أو يجعلها أكثر صعوبة. ويحرص على الإبقاء على وتيرة نارية مستمرة ضد شمال إسرائيل ومواقعها العسكرية، بهدف تأكيد بقاء قدرته على الفعل والتأثير رغم الضربات الواسعة. وفي موازاة ذلك، يحاول الحفاظ على تماسك بنيته القتالية والقيادية، وإظهار قدر من المرونة الميدانية يسمح له بإطالة أمد المواجهة ومنع تحولها إلى حرب حسم إسرائيلية سريعة.

يشار أخيراً إلى أن الحرب شهدت انسحاب التوتر إلى الحدود السورية-اللبنانية، بعدما اتهمت دمشق حزب الله بإطلاق قذائف مدفعية من الأراضي اللبنانية باتجاه مواقع للجيش السوري قرب سرغايا في ريف دمشق، بالتوازي مع تعزيزات سورية على الحدود، قالت إنها ذات طابع دفاعي وتهدف إلى ضبط الحدود ومنع أي تفلّت أمني أو اعتداء جديد. وقد عكس هذا التطور أن تداعيات الحرب ما عادت محصورة في الساحة اللبنانية-الإسرائيلية، بل بدأت أيضاً فتح جبهات توتر إضافية في المحيط اللبناني.

إضافة إلى ذلك، يفتح هذا التطور احتمال تحوّل الحدود السورية-اللبنانية إلى ساحة توتر إضافية، أو في الحد الأدنى إلى قاطع لامتناد حزب الله الإقليمي ومسارته التسليحية، فضلاً عن كونه عامل ضغط سياسي وأمني عليه، على خلاف ما كان عليه الواقع قبل سقوط النظام السوري السابق. كما أن هذا التطور يعزز تراجع العمق الاستراتيجي الذي كان الحزب يعتمد عليه تاريخياً عبر الأراضي السورية، سواء لجهة الحركة أو الإمداد أو تخفيف الضغط عن الساحة اللبنانية. هذا، ولم تقتصر أهمية هذا العمق على البُعدين العسكري واللوجستي، بل شملت البُعد البشري أيضاً؛ إذ شكّلت سورية في مراحل سابقة ملاذاً آمناً لجزء من النازحين من بيئة حزب الله عند اشتداد التهديدات والضغوط داخل لبنان. ومن شأن ذلك أن يضيف إلى الحزب عبئاً ميدانياً وسياسياً وإنسانياً جديداً، بل مضاعفاً، لا سيما إذا تصاعد مستوى الخطر على هذه الجبهة.

في المحصلة، تكشف هذه التطورات أن الطرفين ما زالاً، حتى الآن، في مرحلة محاولة فرض الشروط الميدانية والسياسية للحرب أكثر من كونهما في مرحلة الحسم النهائي؛ فإسرائيل لم تنجح بعد في ترجمة هذا التفوق إلى حسم ميداني تام، أو في كسر قدرة حزب الله على الفعل المستمر، على الرغم من تفوقها الجوي والناري والاستخباري وقدرتها الواضحة على توسيع مسرح العمليات والسيطرة على إيقاع التصعيد. في المقابل، يبعث حزب الله، عبر وتيرة عملياته واستمرار حضوره على أكثر من محور، إشارات ثبات واستمرارية توحى بأنه ما زال قادراً على الصمود ومنع الحرب من التحول إلى عملية إسرائيلية سهلة أو قصيرة، حتى لو بقيت موازين القوى العامة تميل بوضوح إلى مصلحة إسرائيل.

الواقع الإنساني

بالتوازي مع التصعيد العسكري، يشهد الواقع الإنساني في لبنان تدهوراً سريعاً، مع تحوّل القصف الواسع وأوامر الإخلاء إلى موجة نزوح جماعي متسارعة تضغط على قدرات الدولة والمجتمعات الأهلية المضيفة؛ فبعد نحو أسبوعين من اندلاع الحرب، تجاوز عدد النازحين داخل لبنان 800 ألف شخص، فيما أظهرت بيانات منظمة الصحة العالمية، المستندة إلى وحدة إدارة مخاطر الكوارث اللبنانية، أن عدد النازحين المسجلين بلغ 816,700 شخص، بينهم نحو 130,000 شخص في مراكز إيواء جماعية، ما يعكس تسارع حركة النزوح وتبدّل الأرقام بصورة يومية مع اتساع رقعات القصف وأوامر الإخلاء. أمّا على مستوى الخسائر البشرية، فقد أفادت منظمة الصحة العالمية بأن الحرب أوقعت حتى 15 آذار/مارس ما لا يقل عن 850 ضحية و2105 جريحاً، بينهم حوالي 100 طفل و47 امرأة.

بيد أن التدهور لا يقتصر على أرقام الضحايا والنازحين، بل يمتد أيضاً إلى البنى التحتية والصحية والخدماتية نفسها؛ فقد حذّرت منظمة الصحة العالمية من أن المستشفيات وفرق الاستجابة الأمامية تعمل تحت ضغط استثنائي، مشيرة إلى خروج خمسة مستشفيات عن الخدمة، وتضرر أربعة أخرى جزئياً، وإغلاق 47 مركز رعاية صحية أولية، معظمها في الجنوب. وقد دعت وزارة الصحة اللبنانية في الأيام الأولى من الحرب إلى حماية المرافق الطبية بعد تضرر مستشفى بهمن في الضاحية الجنوبية نتيجة غارة إسرائيلية على مبنى مجاور، وما نتج منها من إصابات في صفوف العاملين وحالات هلع بين المرضى.

ثم إن تأثير الأزمة الإنسانية ليس منحصرًا في الجانب الإغاثي فحسب، بل إنه يمتد إلى مسار الحرب بحد ذاته؛ فالتدهور الإنساني الواسع قد يشكّل عامل ضغط دولي متزايد باتجاه وقف إطلاق النار أو الحد من وتيرة العمليات العسكرية أو ضبطها، ويؤثر في البيئة السياسية الداخلية، ويزيد من حجم الأعباء الواقعة على الدولة اللبنانية ومؤسساتها في إدارة النزوح والاستجابة الطارئة. هذا، ومن شأنه أن يفاقم حالة الإنهاك في بيئة حزب الله الحاضرة، وأن يرفع احتمالات التملل داخلها إذا طال أمد الحرب أو إذا ارتفع مستوى التوترات الداخلية بين البيئات اللبنانية على وقع اشتداد المعارك. ومع اتساع رقعة الأضرار البشرية والخدماتية، يصبح الواقع الإنساني عنصراً ضاغطاً على مجمل المشهد، لا مجرد نتيجة جانبية للعمليات العسكرية، لا سيما أن التهجير والضغط على بيئة حزب الله هما جزء من المقاربة الإسرائيلية في إدارة هذه الحرب.

مبادرة الرئيس عون

في 9 آذار/مارس 2026، طرح رئيس الجمهورية جوزاف عون مبادرة جديدة لوقف التصعيد في لبنان خلال اجتماع افتراضي دعا إليه الاتحاد الأوروبي وشارك فيه قادة ومسؤولون من 13 دولة عربية وإقليمية وأوروبية، ما أعطى المبادرة بُعداً دبلوماسياً يتجاوز الإطار اللبناني الداخلي. وقد جاءت المبادرة في لحظة كان التصعيد الإسرائيلي يتوسع جغرافياً وعسكرياً، وبعد أيام من اتصالات أجراها عون مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في محاولة لاحتواء التدهور.

تقوم المبادرة على أربع نقاط مترابطة: أولاً، إرساء هدنة كاملة ووقف الاعتداءات الإسرائيلية البرية والجوية والبحرية على لبنان؛ ثانياً، تقديم دعم لوجستي عاجل للقوى المسلحة اللبنانية؛ ثالثاً، تولّي هذه القوى فوراً السيطرة على مناطق التوتر الأخيرة، ومصادرة السلاح الموجود فيها، بما في ذلك سلاح حزب الله ومخازنه ومستودعاته وفق المعلومات المتوافرة؛ رابعاً، أن يبدأ لبنان وإسرائيل، بالتزامن مع ذلك، مفاوضات مباشرة برعاية دولية، للتوصل إلى تنفيذ تفاصيل هذه البنود. وفي السياق نفسه، صعد الرئيس عون لهجته السياسية، معتبراً أن من أطلق الصواريخ من لبنان أراد "سقوط الدولة"، و متهمًا حزب الله بدفع البلاد نحو التدمير خدمةً لحسابات مرتبطة بإيران.

تأتي هذه المبادرة ضمن نهج سارت عليه الدولة اللبنانية، التي أقرت حكومتها حظر نشاط حزب الله العسكري ونشاطه الأمني، وما تبعه من محاولات دبلوماسية، حيث أكد رئيس الحكومة نواف سلام استمرار الاتصالات اليومية بحكومات الدول العربية والأوروبية والولايات المتحدة، لوقف الحرب، كما أعلن انفتاح لبنان على مناقشة أي جدول أعمال وأي صيغة تفاوضية برعاية دولية.

أما على مستوى القوى السياسية، فقد لقيت المبادرة ارتياحاً واضحاً لدى خصوم حزب الله؛ إذ تعامل معها حزب القوات اللبنانية وحزب الكتائب بوصفها محاولة جدية لانتزاع قرار لوقف الحرب، وربط ذلك عملياً بتثبيت حصية السلاح في يد الدولة، ودعم الجيش اللبناني. وظهرت في المقابل عقدتان واضحتان أمام هذه القراءة السياسية والإعلامية الداخلية: رفض حزب الله أي مسار يُفهم منه أنه استسلام أو مدخل لنزع سلاحه تحت النار، والأهم غياب تجاوب إسرائيلي فعلي مع الطرح اللبناني.

في ما خصّ حزب الله، جاء الردّ الأوضح من رئيس كتلة الوفاء للمقاومة، النائب محمد رعد، الذي أعلن في 9 آذار/مارس أن لبنان ليس مخيّراً بين الحرب والسلام، بل بين "الحرب والاستسلام"، وأن "ليس من خيار أماننا إلا الدفاع عن وجودنا"، منتقداً مسار نزع سلاح المقاومة، والانفتاح على حوار مباشر مع إسرائيل. وبذلك، بدا موقف الحزب رافضاً عملياً لجوهر مبادرة الرئيس عون، ولا سيما في شقّي نزع السلاح والتفاوض المباشر.

أما رئيس مجلس النواب نبيه بري، فاستمر في صومه عن التصريح، فيما واصل مكتبه الإعلامي نفي التسريبات المنسوبة إليه. وفي الموازاة، نشط بري عبر سلسلة لقاءات في عين التينة شملت نواف سلام ورؤساء الحكومات السابقين والسفير الأميركي، في سياق مشاورات سياسية هدفت إلى احتواء الأزمة ودعم مساعي وقف النار.

على صعيد الخارج، لم يظهر على الخط الأميركي-الإسرائيلي أي تجاوب إيجابي مع مبادرة الرئيس عون، بل استمر القصف والتدمير والتصعيد. وفيما نقلت تقارير إعلامية، بينها ما ورد على موقع "أكسيوس"، أن الحكومة اللبنانية طلبت من إدارة ترامب التوسط لإجراء محادثات مباشرة مع إسرائيل من أجل وقف الحرب، إلا أن الرد الأميركي كان بارداً ومشككاً. هذا، وأشارت التقارير نفسها إلى أن طلب فتح هذا المسار لم يلقَ قبولاً إسرائيلياً، في ظل تمسّك تل أبيب بأولوية إضعاف حزب الله ونزع سلاحه قبل انتهاج أي مسار سياسي. وفي هذا الصدد قال السفير الإسرائيلي لدى فرنسا جوشوا زاركا إن الحرب يمكن أن تنتهي إذا نُزع سلاح حزب الله بالكامل، بما يعكس بوضوح سقف الموقف الإسرائيلي من أي مبادرة لبنانية. هذا فيما برزت فرنسا بوصفها الطرف الخارجي الأكثر دعماً للمسعى اللبناني؛ إذ كان الرئيس ماكرون قد تواصل مع الرئيس عون، وحذّر من أن أي عملية برية إسرائيلية في جنوب لبنان ستكون "خطأً استراتيجياً".

مع ذلك، تبدو فرص نجاح هذه المبادرة محدودة في الأمد القريب، في ظل استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية واتساعها، وغياب التدخل الأميركي الدبلوماسي الجاد، علاوة على رفض حزب الله أي مسار يمكن أن يُفهم منه نزع سلاحه تحت ضغط الحرب. كما أن إسرائيل تبدو، حتى الآن، متمسكة بمواصلة الضغط العسكري ومحاولة تحسين شروطها الميدانية، بل بذل محاولة حسم الملف بنفسها قبل الدخول في أي مسار تفاوضي جدي، ما يجعل المبادرة،

في المرحلة الراهنة، أقرب إلى محاولة لفتح أفق سياسي ومنع مزيد من التدهور، أكثر من كونها مساراً ناضجاً وقابلًا للتحقق سريعاً.

الجيش اللبناني يعيد تموضعه

على مستوى المؤسسة العسكرية اللبنانية، باشر الجيش اللبناني سحب بعض وحداته وإعادة تموضعها في عدد من النقاط الجنوبية، لا سيما في المناطق التي شهدت تقدماً إسرائيلياً أو باتت تحت ضغط ناري مباشر، في خطوة عكست صعوبة تثبيت الانتشار في ظلّ اتساع رقعة الاشتباك. وقد أثار بيان الجيش بشأن إعادة التموضع في الجنوب جدلاً واسعاً، إذ إن البيان ربط الخطوة بالتوغّل الإسرائيلي واستمرار الاعتداءات والضغوط الميدانية، قائلاً إن "الاعتداءات الإسرائيلية التي تطاول لبنان ومواطنيه تعرقل تنفيذ خطة الجيش"، وإن "القيادة تتخذ قراراتها وفق ما يتناسب مع الظروف المعقدة القائمة، ووضعة نُصب عينها هدفاً رئيساً هو الحفاظ على لبنان وضمّان وحدته، والحفاظ على المؤسسة العسكرية التي تعمل تحت ضغوط داخلية وخارجية شديدة وبإمكانات محدودة، وتبذل قصارى جهدها لحماية الاستقرار الداخلي والوحدة الوطنية". وقد أثار هذا الكلام حفيظة نواب، لا سيما من كتلة التغيير والمستقلين، فشكّوا حملة على الجيش وقائده العماد رودولف هيكل، معتبرين أن البيان يعكس تبريراً للتراجع لا ترجمة حاسمة لقرار الدولة، ومتهمين المؤسسة العسكرية بالتساهل في تنفيذ قرار حصر السلاح وبمراعاة حضور حزب الله الميداني. ورداً على ذلك، دافع رئيس الجمهورية عون عن الجيش، مؤكداً أن الجيش مؤسسة وطنية تعمل لمصلحة لبنان وحده، وأن الحملات التي استهدفته وقائده لن تؤثر في أدائه.

في العمق، يعكس قرار إعادة التموضع محاولة المؤسسة العسكرية للحفاظ على تماسكها وتجنّب الانجرار إلى مواجهة مباشرة مع أيّ من طرفي الحرب، في ظل محدودية إمكانياتها واتساع نطاق العمليات العسكرية، ناهيك بطبيعة الجيش الطائفية الدقيقة. كما أنه يشير إلى سعي الجيش إلى إدارة انتشاره بما ينسجم مع أولوية الحفاظ على الاستقرار الداخلي، ومنع انزلاق البلاد إلى فوضى أمنية أوسع، مع الإبقاء على هامش حركة يسمح له بالتدخل حيث تقتضي الضرورات الأمنية والإنسانية.

سيناريوات الحرب في لبنان

نظراً إلى أن الحرب بين إسرائيل وحزب الله ليست حرباً موضعية محدودة، بل تأتي ضمن إطار إقليمي ودولي أوسع يتصل بالحرب بين إيران ومحمورها من جهة، وإسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى، فإن العوامل المؤثرة في مساراتها المقبلة شديدة التشابك والتعقيد، بما يجعل ضبط السيناريوات بدقة أمراً صعباً. ومع ذلك، يمكن رسم عدد من السيناريوات العريضة، مع الإقرار بأن الواقع الفعلي قد يأتي أكثر منها تركيباً وتداخلاً.

السيناريو الأول: اتفاق قريب وهدنة مشروطة

يقوم هذا السيناريو على احتمال التوصل إلى اتفاق قريب توافق فيه إسرائيل على وقف إطلاق النار، ومنح الدولة اللبنانية فرصة للتحرك، ضمن تفاهم أوسع معها، مع ترقّبٍ إسرائيلي لطريقة تنفيذ سحب سلاح حزب الله. غير أن هذا السيناريو لا يعني انتهاء الحرب بصورة كاملة، بقدر ما يعني الدخول في هدنة مشروطة؛ إذ من غير المرجح أن توقف إسرائيل عملياتها كلياً أو أن توافق على انسحاب كامل قبل أن تتيقن من جدية الدولة اللبنانية وفاعليتها في التعامل مع ملف سلاح حزب الله.

السيناريو الثاني: محاولة إسرائيل فرض سيطرتها على منطقة جنوب نهر الليطاني

يفترض هذا السيناريو أن تسعى إسرائيل إلى فرض سيطرتها على منطقة جنوب نهر الليطاني، وأن تكتفي بذلك ميدانياً، مع مواصلة تكثيف ضرباتها على حزب الله في بقية مناطق لبنان. ويقوم هذا المسار على محاولة إسرائيل فرض واقع أمني وعسكري جديد في الشريط الجنوبي، تعتبره كافياً لتحقيق الحد الأدنى من أهدافها المباشرة، من دون الانخراط في توسُّع بري أكبر وأكثر تكلفة. وفي هذه الحالة، تتحول الحرب إلى مزيج من السيطرة الموضعية جنوباً، والاستنزاف الجوي والأمني المفتوح على امتداد الساحة اللبنانية. إلا أن هذا السيناريو ينطوي على مشكلات واضحة؛ إذ إنه يبقي القوات الإسرائيلية المتمركزة جنوب نهر الليطاني عرضة لهجمات من خارجه، ولا يحقق الهدف الإسرائيلي المعلن، المتمثل في القضاء على حزب الله بصورة تامة، ما يفتح الباب أمام السيناريو التالي.

السيناريو الثالث: استمرار الحرب وتوسُّعها من دون أفق

يقوم هذا السيناريو على اتجاه إسرائيل نحو توسيع عملياتها العسكرية، لا سيما البرية منها، مع استهداف جزء من البنى التحتية المدنية والمنشآت الحكومية تحت عنوان أن هذه الأخيرة تخدم عمليات حزب الله. وفي هذا المسار، قد تبدأ إسرائيل محاولة السيطرة على منطقة جنوب نهر الليطاني خطوة أولى، قبل أن توسع نطاق عملياتها لملاحقة حزب الله في بقية المناطق اللبنانية، سعياً إلى تنفيذ المهمة التي تريدها بالقوة العسكرية المباشرة. وإذا نجحت إسرائيل في تحقيق تقدُّم ملموس في هذا الاتجاه، فربما تتجه لاحقاً إلى مفاوضات مع الدولة اللبنانية بشأن شكل العلاقة الثنائية بين الطرفين، يكون من بين عناوينها تثبيت إنهاء حزب الله عسكرياً، إلى جانب السعي إلى مأسسة العلاقة بين لبنان وإسرائيل ضمن ترتيبات جديدة.

السيناريو الرابع: نجاح حزب الله في رفع التكلفة وتكرار نموذج حرب 2006 جزئياً

يقوم هذا السيناريو على تمكُّن حزب الله من رفع التكلفة على إسرائيل، خصوصاً في العملية البرية، بما يدفع الحكومة الإسرائيلية إلى إعادة النظر في جدوى الاستمرار في الحرب المفتوحة، أو يدفعها على الأقل إلى التفكير في العودة إلى صيغة اتفاق أو تفاهم يثبت ما حققته من دون الوصول إلى القضاء على الحزب قضاءً تاماً. وفي هذه الحالة، قد يتمكن حزب الله، مهما بلغت خسائره وجراحه، من تقديم نفسه بوصفه غير مهزوم في هذه الحرب، وهو أمر سيستमित لتحقيقه سياسياً ومعنوياً.

صحيح أن هناك نقاط تشابه مع حرب 2006، سواء من حيث تنفيذ إسرائيل ما يسمّى "عقيدة الضاحية"، أو كون حزب الله هو المبادر إلى إشعال هذه الحرب، أو من جهة التحضير لعملية برية في الجنوب، إلا أن الفارق هذه المرة كبير على مستوى الظروف الإقليمي والداخلي والعسكري؛ فسورية اليوم ما عادت حليفاً لحزب الله، بل تبدو في موقع يحاصر حزب الله بدل أن يشكل دعماً له، ما يقطع خط إمداده العسكري، ويجعل أي سلاح يستخدمه في المعركة غير قابل للتعويض بسهولة. ثم إن حزب الله يدخل هذه الحرب بعد معركة طاحنة تبعها استنزاف واسع على امتداد 15 شهراً، خسر خلالها آلاف المقاتلين، وعددًا كبيراً من قادته، فضلاً عن تراجع مهم في مقدراته وإمكاناته، لا سيما في جنوب نهر الليطاني، في ظل معاناته اختراقاً أمنياً كبيراً. ويضاف إلى ذلك إن هناك الراعي الإيراني، وانشغاله بنفسه، وتراجع قدرته على الإسناد بالمستوى الذي كان قائماً في مراحل سابقة، فضلاً عن التطور التكنولوجي الكبير الذي بلغته إسرائيل. يضاف إلى ذلك أن حزب الله المنهك يبدو مضطراً إلى توزيع قواته بين منطقة البقاع والجنوب بشكل متوازن، خشية أعمال عسكرية من الجبهة الشرقية وعمليات إنزال إسرائيلية مكثفة.

وفوق ذلك، تبدو إسرائيل اليوم، بعد ما جرى ويجري في حرب غزة، أكثر استعداداً لتحمل الخسائر وخوض حرب طويلة، وأكثر اندفاعاً نحو تعميم نماذج الإبادة التي مارستها هناك، عبر المفارقة بنموذج خان يونس ومحاولة

تعميمه، مستفيدة من ضوء أخضر أميركي مطلق، وهذا يعني أن تكلفة صمود حزب الله وبيئته ستكون مرتفعة للغاية. من هنا، فإن طموح حزب الله تكرار تجربة 2006 يبقى رهناً بالميدان، وإن كانت المهمة تبدو أكثر صعوبة هذه المرة، ولا سيما في ظل مواجهته الحصار الرسمي من الدولة اللبنانية.

في جميع هذه السيناريوات، يُرجَّح أن تترافق الحرب مع استمرار الاستهدافات والملاحقات الإسرائيلية على كامل الخريطة اللبنانية، بما يعكس توجُّهاً إلى إبقاء الضغط شاملاً ومتعدد المستويات، إنْ على حزب الله أو على الدولة اللبنانية أو على المجتمع اللبناني وبيئة حزب الله بصورة خاصة. وستظل هذه المسارات رهينة تطورات الإقليم، من مآلات الحرب على إيران إلى احتمال تبدُّل الموقف السوري وطبيعة انخراطه في المرحلة المقبلة. وإلى جانب ذلك، سيستمر الضغط على الدولة اللبنانية لدفعها إلى ممارسة ضغط عملي أكبر على حزب الله، ما يضعها أمام استحقاق بالغ الصعوبة بين متطلبات الخارج، وتعقيدات الداخل، وحدود قدرتها الفعلية على التنفيذ، فضلاً عن هاجس تقديم تنازلات مجانية إلى إسرائيل من دون أن تنال في المقابل ضمانات أو تعهدات أو تنازلات.